الثورة
www.althawranews.net
الخميس 27 ربيع الثاني 1435هـ - 27 فبراير 2014م العدد 17997
Thuerday : 27 Rabia Thani 1435 - 27 February 2014 - Issue No. 17997

سقطرى: كيف السبيل إليك؟

أ.د./عزيز ثابت سعيد

تحدثتُ في مقالة سابقة عن سقطرى بمناسبة صدور القرار الجمهوري الذي قضى بتحويلها إلى محافظة، وأشرت إلى بعض جوانب التفرد البيئي للأرخبيل اليمني البديع كما توضحه العديد من التقارير الوثائقية المصورة والكتيبات والأبحاث التي تتحدث عن التراث الفريد للجزيرة، خصوصا تلك التي نشرها أكاديميون متخصصون في علوم الجزر والمحميات مثل (سيو كريستي) و(رودريك داتون) اللذين عملا لفترة غير قصيرة في الجزيرة، يسبران أغوارها ويدرسان أسرار مكوناتها النباتية والحيوانية، ويعيشان تقلبات طقسها البديع أحيانا والقاسي أحيانا أخر.

وقد تيسر لي زيارة الجزيرة مؤخرا، وكانت الصورة كما تتحدث التقارير: جزيرة آية في الجمال، إلا أن الوصول إليها والتمتع بجمالها دونه مبالغ باهظة بالنسبة لحال الغالبية الساحقة من أبناء هذا الشعب، فتذكرة الطيران إلى سقطرى تقترب من الـ (300) دولار، أي ما يزيد عن 60 ألف ريال يمني؛وهذه لعمري تسعيرة مبالغ فيها لأننا نتحدث عن رحلة داخلية، فمثل هذا المبلغ يكفي لشراء تذكرة إلى دولة أخرى، فمثلاً تكلف تذكرة السفر إلى الإمارات العربية عبر طيران العربية أقل من (300) دولار، ذهاباً وايابا. ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى أن الطائرة التي أقلتنا من صنعاء إلى سقطرى لم يكن فيها سوى ثلثها وربما أقل من الثلث، وعند العودة لم يكن الحال أحسن من ذلك، فمن ذا الذي يقدر على دفع مثل هذا المبلغ؟ ولو كانت التذكرة بـ (100) دولار، مثلا، لامتلأت الطائرة تماما، بل ولكانت هناك حاجة لرحلات يومية بدلاً من رحلتين في الأسبوع كما هو الحال اليوم. ألن يكون هذا أكثر ربحية وأكثر تسويقا للسياحة الداخلية؟ الأمر الثاني الذي يواجه السائح عند الوصول هو فقر البنية التحتية السياحية للجزيرة، فليس هناك الكثير من الفنادق عدا فندقين أو ثلاثة في حديبو عاصمة المحافظة، أما في قلنسيا ذات الشاطئ الساحر الذي يفوق جماله شاطئ الديتونا بيتش الشهير في الولايات المتحدة، فلم نسمع أو نر فيها فنادق! والفندق الوحيد الذي يمكن ان يطلق عليه اسم فندق في حديبو، مركز المحافظة، سعره (75) دولارا للغرفة المفردة، للفرد الواحد، ولو ذهب المرء مع أسرته، فالتسعيرة بالسرير وليس بالغرفة، والسرير يكلف (75) دولارا حسب تعليمات ذلك الفندق! وهذه كلفة مبالغ فيها لا يطيقها حتى أصحاب الوظائف العالية كمدراء العموم ووكلاء الوزارات الذين لا يرضون لأنفسهم "الهبر". هذه الأسعار الباهظة للتذاكر والفنادق يجد السائح أثرها جليا أثناء حله وتجواله في ربوع الجزيرة، فالفندق السالف الذكر، مثلا، لا يعمل ولا حتى بربع طاقته الاستيعابية، فذات صباح وبينما كنت أنا وصديقين نتأهب لتناول وجبة الفطور في مطعم الفندق، لاحظنا تأخر فتح المطعم عن موعده، وبعد فتحه لاحظنا أنا كنا ثلاثة فقط ورابعنا الطباخ الذي كان أيضا يخدم علينا، وحين سألته عن سبب التأخير أجاب "ليس هناك إلا أنتم في الفندق "إن جمال سقطرى وطيبة أهلها يغريان كل يمني بزيارة هذا الجزء البديع من بلادنا والتعرف على أهلنا فيه والاستمتاع بطيب هوائه ومفاتن مروجه ووديانه وشطآنه، لكن تظل كلفة الوصول إليه مسألة ذات أهمية، تحتم على شريكتي النقل الرئيسية في البلاد: اليمنية والسعيدة التفكير مليا فيما اقترحناه، كما يحتم على أرباب رؤوس الأموال إنشاء فنادق وشاليهات تستوعب السائح الأجنبي وتراعي حالة السائح اليمني متوسط الدخل.

يبعثن برسالة تحدٍ للسماسرة والمهربين

حفيدات بلقيس يخدمن تر

يبذلن جهوداً كبيرة لحفظ وصيانة وفهرسة تراث اليمن المخطوط ويبعثن برسالة قوية لأولئك السماسرة وتجار ومهربي مخطوطات وتراث اليمن من مشايخ وقادة ومسؤولين وساسة أصابهم جوع الضمير فتركوا تراثنا في المزاد العلني تلك الرسالة هي من حفيدات بلقيس اللواتي يعملن بدار المخطوطات منذ أكثر من ثلاث سنوات في مشروع حفظ وصيانة وفهرسة المخطوطات يؤدين عملهن كخلية نحل متكاملة لحفظ تراث اليمن المخطوط.. ما يقارب من 50 فتاة بل خبيرات في مجال الترميم والصيانة والحباكة وحفظ المخطوطات جميعهن خريجات آثار ومكتبات وتاريخ يعكفن بمكتب وأروقة دار المخطوطات بصنعاء ويؤدين ما عجز عنه الرجال ويقدمن واجبا وخدمة للتراث المخطوط بحب ونقاء سريرته... الثورة سياحة وتراث زار الدار والتقى ببعض حفيدات بلقيس وخرجنا بالحصيلة التالية عن عملهن بدار المخطوطات فإلى حصيلة اللقاءات:

■ لقاء/ صادق هزبر

نوال الصبري -خريجة آثار- تعمل في مشروع حفظ وصيانة المخطوطات تقول إنها تعمل في المشروع منذ ثلاث سنوات وخدمة تراث اليمن المخطوط في جانب ترميم المخطوطات حيث نبدأ بأخذ استمارات ترميم لتسجيل بيانات المخطوطة من حيث اسم المخطوط ورقمه ومصدره وإلى أي فترة زمنية يعود ومن ثم معرفة المواد التي سيتم استعمالها في تنظيف وترميم المخطوط ومراعاتها من حيث تسجيل درجة ثبات الحبر وحموضة تسليلوز والمكونة من نشا والأوراق وتسجيلها في الاستمارة وهذه مكونات الترميم وقبلها أدوات تنظيف المخطوطات وتبدأ من الفرشاه الناعمة والفرشاة الخشنة وعازل بلاستيكي وهذه العملية تسمى التنظيف الجاف للمخطوطات وإذا استدعى الأمر للمخطوط يتم استعمال جهاز التنظيف الرطب باستخدام الأدوات التالية وهي القطن ومادة الكحول بالماء واستخدام النشاف .

حماية التراث المخطوط

أما الأخت شروق محمد العماري -خريجة مكتبات- وتعمل في المشروع أيضا تقول إنها بدأت العمل في ترميم المخطوطات حيث اكتسبت مهنة الترميم من حيث المحافظة على التراث المخطوط وعندي يقين بأن مثل هكذا أعمل تخدم التراث الإنساني وتراث اليمن المخطوط والاهتمام بهذا الجانب وعدم اهماله وإعادته إلى صورته الحقيقية بمعنى أوسع نفض الغبار عن هذه المخطوطات وحمايتها من الأرضة والحشرات وذلك باستخدام المواد الممكنة لحماية هذه المخطوطات فإذا احتاجت المخطوطة إلى الترميم الآلي فإننا نقوم بتثبيت الحبر إذا كان منحل في مادة اسمها سيدي د.د.كان وذلك لوضعها في الجهاز المخصص بالترميم الآلي بعد ملئه بالماء ومن ثم نقوم بعمل عجينة اسمها عجينة الورق المكونة من أوارق صغيرة مقطعة يتم خلطها بجهاز مخصص بالعجينة ثم نضعها في الجهاز ولكن بمقدار معين على حسب التلف الموجود في المخطوطة ويتم بعد ذلك شفط الماء وإخراج المخطوطة وعمل عوازل لها ونشاف ويتم كبسها بمكبس مخصص للمخطوطات لليوم الثاني ومن ثم تدعيمها بالسليلوز وكبسها مرة أخرى بعد إزالة المادة سيدي د.د.كان وتصبح المخطوطة جاهزة ونظيفة كون جهاز الترميم الآلي يعمل على تنظيف المخطوطات المتسخة ويمكن هذا الجهاز صناعة ورق يساعد في ترميم المخطوطات.

الخطوة الثانية

أما الخطوة الثانية فإننا نقوم بتشذيب المخطوطات ومن أوراق الترميم الزائدة دون أن نتدخل بالمخطوطة الأصلية حتى تتساوى كل ملزمة مع الأخرى فالمخطوطة عندما تكون ست ورق نسميها ملزمة ومن ثم حباكتها.

الحباكة

الأخت سمية الشقري -خريجة مكتبات- وتعمل في المشروع تقول إنها تقوم بعمل داخل الدار من حيث الترميم للمخطوطات المكونة من عدة مراحل ومنها الحباكة حيث كرست جهدي في المشروع لهذه الجوانب كون الحباكة تبدأ معرفة الفترة الزمنية للمخطوطات بالرجوع ومقارنتها بمثيلاتها من المخطوطات بنفس تاريخ النسخ ونقوم بأخذها بنفس العصر وعمل حباكة مشابهة لها من حيث الفتحات إذا كانت فتحتان أو أربع فتحات أو ست على حسب العصر كون الفتحتين للحباكة تعود للعصر العربي والأربع لعصور متعددة ويتم بعدها الحباكة باستخدام الخيط والإبرة ومشمع النحل لتسهيل الخياطة وخيط المتن ومن ثم خياطة وربط الملازم بعضها ببعض وعند استكمال الخياطة نقوم بتغليف أو لصق قطعة القماش القطني على كتب المخطوط باستخدام الصمغ الطبيعي وهو صمغ الجلد الطبيعي وبعد تنشيفه نقوم بعملية الزينة وهي اخذ التي كانت على المخطوط وتلفت إن وجدت وعمل نفس الألوان باستخدام الخيط الملون والإبرة وإذا لم توجد نقوم بعمل مطابقة لمخطوطات تنتمي

اعتبرته تدخلا في اختصاصاتها:

وزارة السياحة تعترض على مشروع قرار الأوقاف بشأن وكالات السفر والسياحة

تقدمت وزارة السياحة باعتراضها الكامل على مشروع القرار الخاص (بالإجراءات والضوابط اللازمة لتنظيم وإدارة أعمال الحج والعمرة) المقدم من قبل وزارة الأوقاف والإرشاد إلى مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم أمس لما فيه من إصرار على التدخل والازدواج في اختصاص وزارة السياحة الثابت في القوانين واللوائح النافذة بشأن تنظيم عمل الوكالات والشركات السياحية في تقديم خدمات وأعمال الحج والعمرة وطالبت بقرار من مجلس الوزراء بتحديد آليات واضحة ومحددة بشأن التنسيق والتعاون المتكامل الذي يخدم الصالح العام والمحقق لتنفيذ الاختصاصات، أو إحالة الموضوع برمته إلى جهة مختصة قانوناً (وزارتي الشئون القانونية، الخدمة المدنية والتأمينات) للبت في الاختصاص والصلاحيات المحددة في القوانين واللوائح السياحية النافذة، والموضحة تفاصيلها وحججها في الرؤية التالية:

رؤية وزارة السياحة بشأن مشكلة الاختصاص على أعمال وخدمات الحج والعمرة

مقدمة:

إيماناً من وزارة السياحة بالمصلحة العامة للمواطنين اليمنيين: الحجاج والمعتمرين من جانب والمستثمرين في منشآت شركات ووكالات السياحة والسفر من جانب أخر، وانطلاقاً من مسؤوليتها المستندة على المرجعية القانونية المحددة والنافذة ومعطيات الواقع العملي لتقديم خدمات الحج والعمرة، فإن وزارة السياحة تضع هنا بشفافية كاملة هذه الرؤية بشأن إشكالية اختصاص الإدارة والتنظيم والإشراف والرقابة على أعمال وخدمات الحج والعمرة بشكل موضوعي وبتجرد عن المصلحة الذاتية الشخصية أو الإدارية، وذلك بهدف التوصل إلى إنهاء حالة الازدواج والتداخل في الاختصاص القانوني والعملي حول هذه الإشكالية، من خلال توضيح الجوانب الآتية:

أولا: جوانب المشكلة بمرجعيتها القانونية والآثار المترتبة عن التداخل والازدواج في الاختصاص و جوهر وطبيعة المشكلة و الحلول المطلوبة قانونياً وعملياً للمشكلة و جوانب مشكلة الاختصاص المتمثلة في:

اختصاص السياحة الدينية حيث حدد المُشرع اليمني مرجعية قانونية واضحة بموجب قانون السياحة رقم (22) لسنة 2009م واللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (454) لسنة 2010م واللائحة التنظيمية لوزارة السياحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (54) لسنة 2008م، وحدد بما يعرف ويصطلح عليه السياحة الدينية كأحد أغراض السياحة بأنها: السفر أو الانتقال لفرد أو مجموعة من الأفراد إلى الخارج لمدة مؤقتة لأغراض السياحة الدينية (المادة (2) في قانون السياحة). وأن السياحة الدينية ترتبط "بالجانب الروحي والاعتقادي للإنسان" وتقوم على زيارة الأماكن المقدسة لتأدية الشعائر الدينية والتعرف على المعالم الدينية" (المادة (4) الفقرة(2) من اللائحة التنفيذية لقانون السياحة). والمقصود هنا بشكل محدد وواضح "كل ما يتصل بالبرامج والرحلات من نقل وإقامة وخدمات مرتبطة بأنواع السياحة المغادرة (المعاكسة) من الجمهورية إلى الخارج بما في ذلك خدمات السياحة الدينية والحج والعمرة والزيارة"، (المادة (10) الفقرة ثالثاً من اللائحة التنفيذية لقانون السياحة). وبذلك نجن في وزارة السياحة ندرك ونعي تماما بأن هناك فرقا واضحاً عملياً بين ثلاثة مسائل، وهي:

المسألة الأولي: الحج والعمرة كفريضة وشعيرة دينية لها أعمال ومناسك دينية يقوم بها مباشرة المواطن اليمني - الحاج أو المعتمر- خارج اليمن في أراضي المملكة العربية السعودية، فالجانب الديني الاعتقادي والتعبدي للحاج أو المعتمر هنا يحتاج فيه وخلاله إلى دعوة وإرشاد وتوعية دينية قبل وأثناء أداء الفريضة شأنها شأن بقية الأركان والفروض الدينية، ووزارة السياحة لا علاقة لها أو شأن بهذا الجانب.

المسألة الثانية: إن الحج والعمرة كسفر وسياحة دينية معاكسة إلى خارج اليمن وكخدمات تقدم للمواطن اليمني (لمن استطاع إليها سبيلا) قبل وأثناء تأدية هذه الفريضة أو الشعيرة الدينية، وتقدم هذه الخدمات من قبل شركات ووكالات السياحة والسفر، والحاج والمعتمر من أجل أن يصل إلى الأراضي المقدسة لتأدية نسكه ويقوم بتعبده الإيماني هو بحاجة إلى شكل من التفويج وبرنامج خدمات محددة وبمستوى لائق وجودة عالية من جانب وكالات وشركات متخصصة بالسياحة والسفر لتقديم مثل هذه الخدمات، لذلك أقرت حكومة بلادنا (ممثلة بمجلس الوزراء) مراراً وبصورة تدريجية منذ عام 2001م حتى عام 2008م "إنهاء احتكار وزارة الأوقاف والإرشاد لخدمات تفويج الحجاج والمعتمرين، وطرحها للتنافس أمام المستثمرين من القطاع الخاص" ممثلا بالوكالات والشركات السياحية المفوجة - قرار مجلس الوزراء رقم (227) لعام 2007م والقرار رقم (139) لعام 2008م.

وجاء هذا الأمر ليتوافق مع المتغيرات والظروف الواقعية في بلادنا وفي المملكة العربية السعودية والعالم الإسلامي، كما أن عدداً من الدول العربية والإسلامية تجعل الحج والعمرة تحت مسؤولية سلطات السياحة كما هو الحال في (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، سوريا والأردن) أو تحت مسؤولية هيئة وطنية للحج كما هو الحال في السودان والعراق، وأخرى تحت مسؤولية الأوقاف والإرشاد كما هو الحال في فلسطين، ودول مجلس التعاون الخليجي والتي يعتبر مواطنوها مثل المواطنين السعوديين في الإجراءات والمعاملة. كما أن سلطات السعودية تشرط لتفويج المعتمرين والحجاج وتقديم الخدمات لهم عبر شركات ووكالات السياحة والسفر.

المسألة الثالثة: مرتبطة بالتنسيق الخارجي مع الجانب السعودي بشأن تقديم التسهيلات المطلوبة للحجاج والمعتمرين، ومع منظمة المؤتمر الإسلامي لتحديد نسبة (حصة) الدول الإسلامية من الحجاج وفقاً لعدد السكان، وكذا علاقة الوكالات والشركات السياحية في البلدين لتقديم خدمات الحج والعمرة، وكذا التنسيق الداخلي مع الجهات ذات الصلة بشأن التسهيلات الخاصة بنقل الحجاج والمعتمرين ومرورهم في المنافذ المختلفة بيسر وانسياب وهذا بحاجة إلى عمل تكاملي منسق مع الجهات ذات العلاقة.

وبذلك تبرز الإشكالية هنا في الخلط وعدم الوضوح القانوني والوظيفي للإدارة المؤسسية المسؤولة عن أعمال الحج والعمرة كفريضة وشعيرة دينية، التي يقوم بها المواطن اليمني في الخارج وما يحتاجه عملياً لتأديتها كجانب ديني وإرشادي وتوعوي من جهة، وتقديم خدمات الحج والعمرة معاً أو كل منهما على حدة وما يحتاجه المواطن من نقل وتسكين وغيره كجانب تجاري تخصصي سياحي تقوم به الشركات والوكالات المتخصصة والخبيرة بهذه الخدمات من جهة أخرى وهذا ما يحتاج إلى حل قانوني ومؤسسي في هذا الاختصاص.